

الأمانة العلمية ودورها في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية

*د. طارق عبد الله التركي.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الأمانة العلمية ودورها في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية، حيث أن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي أثناء إعداد البحوث والرسائل الجامعية من أهم عوامل تحقيق معايير التفوق البحثي المتفق عليها على المستوى الدولي والأنظمة القانونية، ولأهمية البحث العلمي الجاد باعتباره الأداة الفاعلة في تنمية وصلاح المجتمعات، وسبب الرقي وبلوغ أعلى درجات التقدم العلمي والثقافي، ويزيدها قوة وصلابة في مقاومة التحديات والصعوبات وأسباب تدني مستوى الأداء المؤسسي والتموي في المجتمع، مما يدل على أهمية الأمانة العلمية في كل الدراسات والبحوث العلمية بقصد الوصول إلى نتائج حقيقية، وفق أسس منهجية علمية تتسم بالمصداقية والقيمة العلمية والاجتماعية، ودون الإخلال بمبادئ وأخلاقيات البحث العلمي.

وهذا البحث يتناول الأمانة العلمية ودورها في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية، من خلال طرح بعض المفاهيم والمبادئ الأخلاقية في البحث العلمي، والتي زادت ضرورتها وحتمية الالتزام بها في الرسائل الجامعية، وخاصة في ظل الأوضاع الراهنة التي يمر بها التعليم الجامعي الليبي بصفة عامة، والتزايد السريع في تأسيس عدد من الجامعات على مستوى المناطق في ليبيا بصفة خاصة، الأمر الذي يبنى بحدوث تغيرات وتطورات عميقة في البنية التحتية للتعليم العالي، وانعكاس ذلك على جودة وصلاحية مخرجاته التعليمية لمختلف التخصصات والقطاعات الحيوية والتنمية المجتمعية.

وقد قسم البحث إلى مقدمة وخاتمة، وأربعة محاور، تناول الأول البحث العلمي، ماهيته وخصائصه وأهميته وأهدافه، وجاء المحور الثاني ليتناول الأمانة العلمية، تعريفها وفلسفتها وأهميتها وأهدافها، أما المحور الثالث فقد تناول المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي، وخصص المحور الرابع ليوضح دور الأمانة العلمية وضوابطها في الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية، وأخيراً أهم النتائج والتوصيات التي يمكن إتباعها للاهتمام بالأمانة العلمية.

الكلمات المفتاحية: الأمانة العلمية في البحث العلمي - ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية.

*عضو هيئة تدريس كلية الآداب جامعة طرابلس ليبيا

المقدمة:

إن البحث العلمي بمفهومه العصري الحديث وأهميته وأهدافه الحيوية والتنموية، ومساهمته في نهضة وتقديم المجتمعات الإنسانية، حيث بات من المؤكد أن للدراسات والبحوث العلمية وما تحصل عليه من نتائج في مختلف التخصصات العلمية والمجالات والتنوعات الفكرية، دور فاعل في تحقيق الآمال والتطلعات التي تسعى لها المجتمعات عبر وسائلها وأدواتها في بناء المجتمع المعرفي.

ولما كانت الجامعات هي المؤسسات التعليمية للمراحل الجامعية والدراسات العليا والبحث العلمي، وتمنح المؤهلات وشهادات التخرج والدرجات العلمية الماجستير والدكتوراه، وذلك بعد إعداد البحوث والدراسات العلمية وإجراء الاختبارات والتجارب البحثية ضمن متطلبات الرسائل الجامعية، بهدف إعداد الكوادر والكفاءات العلمية وفق التخصصات العلمية، للعمل في مختلف المجالات والقطاعات العملية، والمساهمة في عمليات تنمية ونهضة المجتمع.

وعلى ذلك، فإن المجتمعات الإنسانية بمختلف ثقافات وأيديولوجياتها، تسعى جاهدة لبناء منظومات تعليمية متكاملة الأركان، ووضع السياسات في مجالات التعليم والبحث العلمي بمختلف مستوياته، وإقرار الإستراتيجيات والخطط والبرامج التنموية في المجال التعليمي، وسبل تحقيق أهدافه الحيوية والتنموية، وذلك للإسهام في بناء المجتمع المعرفي، والنهوض بمستوى الوعي الثقافي وتحقيق أكبر قدر ممكن من مواكبة التطور المجتمعي في ظل التطورات التقنية والمعلوماتية والانتشار المعرفي، الأمر الذي يؤكد أن نجاح العملية التعليمية يؤدي دوراً هاماً وفعالاً في الجامعة والمجتمع.

وفي ليبيا يحظى التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة، بمكانة اجتماعية عالية تتميز بالتقدير والاحترام في مختلف المكونات الاجتماعية والثقافية في المجتمع، وينظر بشكل خاص إلى الأمانة العلمية على أنها خاصية مهمة وشرط أساسي يتحتم توفره في البحوث والدراسات العلمية، وخاصة في الرسائل الجامعية في الجامعات، كما أن التزام الباحث بأخلاقيات البحث العلمي أثناء مزاولته الأنشطة البحثية، يعد من أهم عوامل تحقيق التفوق البحثي في مؤسسات التعليم الجامعي، وعليه تعتمد المعايير الدولية والنظم التعليمية للبحث العلمي. وعلى ذلك، فإن أهمية البحث العلمي الجاد باعتباره الأداة الفاعلة في تنمية وصالح المجتمع، والسبب الرئيس لرقبه وبلوغه أعلى درجات التقدم العلمي والثقافي، ويمكنه من التغلب على التحديات والصعوبات التي تواجهه، ويقضي على أسباب الضعف والوهن المجتمعي والمؤسسي، ويدفع نحو النشاط المجتمعي الحيوي والتنموي، وهذا يدل دلالة واضحة على ضرورة أن تتصف كل الدراسات والبحوث العلمية بالأمانة والنزاهة والدقة بقصد الوصول إلى نتائج حقيقية وفق أسس منهجية علمية، ودون الإخلال بالمبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي. وبهذا

التوجه فإن الجامعات الليبية وهي تسعى للعمل على تطبيقات نظم الجودة العلمية، وتقنين مزاوله مختلف الأنشطة البحثية، والخطوات الإجرائية للبحوث والدراسات العلمية في الرسائل الجامعية في مختلف الكليات العلمية، سواء الأبحاث في مجال العلوم الاجتماعية أو الأبحاث في مجال العلوم الطبيعية، إنما تهدف من وراء ذلك إلى ضمان توافر شروط البحث العلمي وفق معايير التفوق العلمي المنشود الذي يحقق تقدم الجامعات الليبية في سلم تصنيف الجامعات الدولي.

ولما كانت الأمانة العلمية من الأسس والمعايير الأخلاقية التي تفرضها كل النظم التعليمية في الدراسات والبحوث الجامعية، فإن على الباحثين والدارسين الإلمام بهذه الأسس والمعايير والالتزام بها، تحقيقاً للمبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي. وعلى ذلك، يتحدد هذا البحث في "الأمانة العلمية ودورها في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية" حيث يتركز حول المباحث التالية:

المبحث الأول: البحث العلمي. (ماهيته وخصائصه وأهميته وأهدافه).

المبحث الثاني: الأمانة العلمية. (تعريفها وفلسفتها وأهميتها وأهدافها).

المبحث الثالث: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي.

المبحث الرابع: دور الأمانة العلمية وضوابطها في الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية.

مشكلة البحث:

إن المجتمع الليبي في المرحلة الراهنة يمر بفترة تتسم بتطورات وتغيرات سريعة وعميقة شملت مختلف نواحي الحياة الإنسانية، ورغم ما يشهده البحث العلمي من تطور وتنوع مجالاته وأهدافه وتزايد أهميته والحاجة إلى وظائفه وأدواره وخدماته المجتمعية نتيجة للتحويلات الحديثة التي شهدتها المجتمع في الآونة الأخيرة، وتطور اهتماماته نحو التعليم الجامعي، كونه المجال العلمي والبحثي الذي يتعلم فيه الطلاب أساسيات وقواعد البحث العلمي، واكتساب مختلف المهارات البحثية، وسبل الالتزام بالمبادئ الأخلاقية وضبط مجريات النشاط البحثي والأمانة العلمية عند إجراء الدراسات والبحوث العلمية، وذلك للإيفاء بمتطلبات الحصول على المؤهلات العلمية.

ولما كانت الأمانة العلمية عنصر أساس وحتمي لتحقيق أهداف البحث العلمي، وركيزة أساسية في تطبيقات الرسائل الجامعية في الجامعات، فضلاً عن أنها محور عمليات التقييم والمناقشات العلمية واعتماد نتائجها، حرصاً على توفر الشروط والمعايير العلمية المنهجية والتحليلية الدقيقة حسب المواصفات والخصائص المطلوبة لكل مستوى من المستويات التعليمية المعتمدة، غير أن ما تتعرض له بعض الدراسات والأبحاث العلمية في الرسائل الجامعية من أعمال لا تتفق مع مبادئ وأخلاقيات البحث العلمي ولا ترتقي إلى نقاؤه ونزاهته، ما قد يطلق عليها مخالفات أو تجاوزات تخل بأسس وقواعد الأمانة العلمية، لذا جاء هذا البحث للتعرف على الأمانة العلمية وأهميتها في الرسائل الجامعية، محاولة لإظهار أهميتها وضرورتها وحثمتها في الدراسات والبحوث العلمية في الجامعات

الليبية، وفي ضوء ذلك تتحدد مشكلة البحث في الأمانة العلمية ودورها في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع وقيمة النتائج العلمية والاستفادة منها، وذلك من حيث التعرف على البحث العلمي ماهيته وخصائصه وأهميته وأهدافه، وكذلك التعرف على الأمانة العلمية وفلسفتها وأهدافها وأهميتها ودورها الحيوي والمهم في ضبط الدراسات والبحوث الجامعية، ومن جانب آخر إلقاء الضوء على المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي وأهميتها، والدور الذي يمكن أن تؤديه الأمانة العلمية في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية.

أهداف البحث:

- التعرف على البحث العلمي. (ماهيته - خصائصه - أهميته - أهدافه).
- التعرف على الأمانة العلمية (تعريفها - فلسفتها - أهميتها - أهدافها).
- التعرف على المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي.
- التعرف على دور الأمانة العلمية في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية؟

تساؤلات البحث:

- ما البحث العلمي؟ وما خصائصه وأهميته وأهدافه؟
- ما الأمانة العلمية؟ وما فلسفتها وأهميتها وأهدافها؟
- ما المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي؟
- ما دور الأمانة العلمية في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية؟

منهج البحث وحدوده:

يعد هذا البحث من الأبحاث النظرية، لذلك اعتمد الباحث استخدام المنهج التاريخي، وأن حدود البحث تمثلت في الإطلاع على المصادر والمراجع العلمية التي تناولت موضوع الأمانة العلمية، ودراسة وتحليل المعلومات الواردة بها، وكذلك رصد فلسفتها وأهميتها وأهدافها والأدوار العلمية الحيوية التي تحققها في البحوث والدراسات العلمية في الرسائل الجامعية، ومن جانب آخر الإطلاع على القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات والمنشورات الصادرة بمقتضى تطبيقات جودة التعليم، وعلاقتها بالأمانة العلمية في إعداد البحوث والدراسات العلمية للرسائل الجامعية في الجامعات الليبية.

المبحث الأول: البحث العلمي: (ماهيته - خصائصه - أهميته - أهدافه).

أولاً: ماهية البحث العلمي:

تختلف تعريفات البحث العلمي من تعريف إلى آخر ولعل من الصعوبة اختيار تعريف جامع مانع ويتضمن كل العناصر والمقومات المتعارف عليها في البحث العلمي، وهنا يمكن أن نورد عدد من المحاولات التي كانت تهدف إلى تعريف البحث العلمي. وإذا حاولنا البحث عن تعريف محدد للبحث العلمي، فإننا لا بد أن نتناول تعريفه بالمعنيين اللغوي والاصطلاحي. إذا ما هو المعنى اللغوي والاصطلاحي للبحث العلمي؟

• **تعريف البحث العلمي لغوياً:**

أ- **تعريف البحث لغوياً يعني:**

- بَحَثٌ يَبْحَثُ بَحْثًا فَهُوَ بَاحِثٌ: عن الشيء: طلبه وَقَشَّ عنه " كان المؤتمر يبحث عن حلٍّ للأزمة في منطقة الشرق الأوسط". الموضوع وفيه: تناوله بالدرس " بَحَثُ المؤلِّفِ في دور المرأة المتعلمة".

1- باحَثْتُ يُباحِثُ مُباحِثَةً - في الشيء: بحث معه فيه.

2- تَبَاحَثَ يُتَبَاحَثُ تَبَاحُثًا - القومُ: تبادلوا البحث "اجتمع أعضاء الأمم المتحدة وتباحثوا حول مشكلة تلوث البيئة".

3- بَحَثٌ: 1 مص بَحَثٌ، 2 ج بَحُوثٌ وأبحاثٌ:

أ- بذل الجهد في موضوع ما.

ب- ثمرة هذا الجهد ونتيجته " قام ببحث العلاقات بين البلدين ونشر بحثه عن الموضوع في مجلة

الجامعة". (العرب 1988، ص132)

4- البحث هو: مصدر الفعل الماضي بحث ومعناه، طلب، فَتَشَّ، تَقَصَّى، تَتَبَعَ، تَحَرَّى، سأل، حاول، اكتشف. إذا فبحث الشيء، أي طلبه والتفتيش عنه، وبحث الأمر هو الاجتهاد فيه، وتعرّف حقيقته، لاكتشافه وإذاعته بين الناس، ويجمع على بحوث وأبحاث. (العمراني 2012، ص16)

ب- **تعريف العلمي لغوياً يعني:**

1- أما "العلمي" فهي كلمة منسوبة إلى العلم، والعلم بمعنى المعرفة والدراية، والإدراك للحقائق، فالعلم يعني الإحاطة والإلمام بالحقائق، وكل ما يتصل بها.

2- عِلْمٌ يَعْلمُ عِلْمًا فَهُوَ عَالِمٌ: هـ: وَسَمَهُ بَعْلَامَةً يُعْرَفُ عِلْمٌ فَهُوَ عَالِمٌ: - الشيء بالشيء: دَرَى به، عَرَفَهُ "عِلْمٌ يَعْلمُكَ فَاسْرَعْتُ لِلْفَانِكِ" عِلْمٌ يَعْلمُ اليقين: تأكد، كان على معرفة لا شك فيها. (العرب 1988، ص860).

وتأكيداً لذلك، أشار أحد الباحثين أن العلم يتضمن جانبين رئيسيين هما: (العمراني 2012، ص17)

- مضمون المعرفة أو المعلومات التي تتراكم وتتكامل حول أحد مجالات الاهتمام.

- المنهج العلمي الذي يتمثل في الأساليب المنظمة التي يتبعها العلماء سعياً وراء اكتشاف المتغيرات في الطبيعة (في الدراسات الاستكشافية) أو الربط بينها (في الدراسات الوصفية والارتباطية) أو محاولة تفسيرها (في الدراسات التجريبية).

ج - تعريف البحث العلمي اصطلاحاً:

إن عملية البحث عن تعريفات للبحث العلمي تقودنا إلى إيجاد عدد من التعريفات، ونجد أن البحث اصطلاحاً يعني "التنقيب عن الحقيقة بهدف إعلانها دون التقيد بدوافع الباحث الشخصية أو الذاتية إلا بمقدار تلوين البحث بطابع الباحث وإعطائه روحه التي تميزه عن غيره" أو "محاولة صادقة لاكتشاف الحقيقة بطريقة منهجية، وعرضها بعد تقصي دقيق وعميق عرضاً ينم عن فهم وذكاء لإضافة لبنة في بنية المعرفة الإنسانية." (حلاوة ومغازي 2013، ص 88).

ومن جانب آخر يؤكد - جيلفورد مودي - "أن البحث هو في الواقع منهج لاكتشاف الحقيقة، يعتمد أساساً على التفكير النقدي التحليلي، ويقوم هذا المنهج بتحديد وصياغة المشكلات العلمية، وفرض الفروض، واقتراح الحلول، وجمع المعلومات وتنظيمها، ثم استخلاص النتائج، ويتأكد من مدى ملاءمتها للفروض البدائية." (فهومي وآخرون 2005، ص 3)

ويعرف - وودي - البحث، بأنه "عمليات تقص أو فحص دقيقة للوصول إلى حقائق أو قواعد عامة والتحقق منها."

أما جماعة زملاء التربية تورد تعريفاً للبحث العلمي مفاده، "أن البحث عبارة عن عملية تقص عن الحقائق ومعانيها وتطبيقها بالنسبة لمشكلة معينة."

وتعرفه - ماري ماكدونالد - بأنه "الفحص أو التقصي المنظم الذي يهدف إلى الزيادة في المعرفة الحاضرة ويتم بطريقة تسمح بالنقل والنشر والتعميم والتنوع." (الشيباني 1971، ص ص 47-48)

وفي تعريف آخر "أن البحث العلمي عملية منظمة، تهدف إلى دراسة ظاهرة أو مشكلة ما يواجهها أفراد أو جماعات، ويشعر بها الباحث بهدف الكشف عن الأسباب التي أدت إلى وجودها أو شيوعها، عبر اختبارات جادة ودقيقة وأمينة لفرض أو عدة فروض تمكنه من التوصل إلى نتائج مهمة تقدم حلاً أو عدة حلول للظاهرة أو المشكلة، وتقبل التعميم." (الثل وقحل 2007، ص 18)

كما يعرف البحث العلمي بأنه "جهد علمي منظم يقصد به الكشف عن معلومات جديدة تسهم في تطوير المعارف الإنسانية وتطوير آفاقها." (الحنين 2009، ص 27)

وهناك من يرى بأنه "يعبر البحث العلمي، أو البحث بالطريقة العلمية عن سلوك إنساني منظم بهدف استقصاء صحة معلومة أو حادثة مهمة" (العمراني 2012، ص17).

وتناول أستاذنا الدكتور عمر محمد التومي الشيباني، تعريف البحث العلمي بأنه "عبارة عن الفحص والتقصي المنظمين للحقائق اللذان يرميان إلى إضافة معارف جديدة إلى ما هو متوفر منها، بطريقة تسمح بنشر وتعميم ونقل نتائجها إلى الغير وبالدليل عليها، والتأكد من صحتها وصلاحياتها للتعميم." (الشيباني 1971، ص48) كما عرّف البحث العلمي في وثيقة أخلاقيات البحث العلمي بجامعة طرابلس، بأنه "عملية استقصاءات علمية دقيقة ومنظمة لجميع الشواهد والأدلة المتعلقة بظواهر أو وقائع أو أحداث أو أشخاص أو أشياء بهدف استخلاص معارف أو حقائق أو قواعد أو أسباب أو أحكام أو نظريات أو حلول يمكن التحقق من صحتها في ضوء الأخلاقيات والضوابط العلمية التي نظمتها هذه الوثيقة" (طرابلس 2017، ص9)

أما التعريف الإجرائي للبحث العلمي في هذا البحث "يقصد به الإجراءات والخطوات البحثية العلمية العملية التي يقوم بها الباحث - الطالب، عضو هيئة التدريس، الباحث المتخصص - لدراسة ظاهرة أو مشكلة أو قضية مجتمعية محددة، للوصول إلى نتائج وحقائق وبراهين تمكن من وضع الحلول لعلاجها، وتعميمها للاستفادة منها في قضايا مشابهة أو لإقرار سياسات وإستراتيجيات وخطط تنموية وطنية."

ثانياً: خصائص البحث العلمي:

يتميز البحث العلمي بعدة خصائص وسمات خاصة ينفرد بها، ويتفق معظم الباحثين المشتغلين بمناهج البحث على أن البحوث والدراسات العلمية تتركز على عدد من المرتكزات العلمية والأركان الأساسية لخطوات البحث العلمي، وفي هذا الإطار أورد عدد من الباحثين والمهتمين ذكر الخصائص والمميزات التي تتصف بها عملية البحث العلمي، والتي يمكن ذكرها في الآتي: (الشيباني 1971، ص48)

- الخاصية الأولى: أن عملية البحث العلمي ليست بالعملية البسيطة الهينة، بل هي عملية معقدة شاقة تستلزم الكثير من الجهد المنظم والفحص الدقيق والاختبار الناقد، والتقصي الدقيق، والتحليل النزيه. ومن ثم فإن من يقوم بها يحتاج إلى درجة عالية من الذكاء ومن العلم بأسسها وطرقها ومناهجها ومن التدريب على عملياتها المختلفة وعلى استعمال وسائلها.

- الخاصية الثانية: أن الغاية من أي بحث علمي سليم هو تغذية الشوق إلى معرفة الحقائق ووصف الحوادث، وتفسيرها والكشف عن العلاقات الكامنة فيها، والوصول إلى مبادئ وتعميمات وقوانين عامة يمكن التنبؤ على أساسها بالنسبة للمستقبل ولا تقف تطبيقاتها عند حد الموضوع أو الموضوعات التي يتناولها البحث.

- الخاصية الثالثة: أن المعرفة التي يحاول الوصول إليها هي معرفة جديدة مضافة إلى المعرفة الحاضرة أو القديمة عن موضوع البحث. والعبرة في جدة المعرفة هنا أن تكون جديدة بالنسبة لما يعرفه الخبراء والمختصون

في الموضوع. ومن ثم فإن البحث البسيط الذي يقوم به الطالب المبتدئ لا يمكن أن يسمى بحثاً بالمعنى الدقيق، لأنه وإن أضاف شيئاً جديداً بالنسبة لما يعرفه هو فإنه في الغالب لا يضيف معرفة جديدة بالنسبة لما يعرفه الخبير والمختصون في الموضوع.

الخاصية الرابعة: أن البحث العلمي يخدم غايات عامة وليس غايات خاصة، ومن ثم فإن نتائجه تكون عامة لا يقف تطبيقها عند المواقف والظواهر أو الأحداث التي جرى عليها البحث.

الخاصية الخامسة: أن نتائج البحث العلمي كما تمتاز بالعموم فإنها تمتاز أيضاً بأنها قابلة للنشر والنقل إلى الغير وللتدليل على صحتها وتكرار الحصول عليها من قبل الغير إذا أعيد البحث بنفس الظروف.

الخاصية السادسة: أنه يستعمل في سبيل الوصول إلى نتائجه طريقة منظمة مقننة، وهي ما تسمى بالطريقة العلمية أو المنهج العلمي الذي له مفهومه ومبادئه وأسسها وخطواته.

ومن ناحية أخرى، فإن الخصائص التي تم تناولها تعكس أهمية البحث العلمي في الحياة الإنسانية والاجتماعية للمجتمعات، لضمان إحداث عمليات النمو والتطور الإنساني، ومواكبة تزايد وتنوع احتياجات الإنسان أينما كان وإشباعها بأيسر الطرق، وبمراعاة معايير الوقت والجهد والمال.

وتأكيداً لذلك، أورد الدكتور الشيباني، أستاذ الدراسات التربوية والنفسية في كتابه "مناهج البحث الاجتماعي"، ملاحظات حول الخصائص سألها الذكر أشار فيها إلى أن أهم خصائص البحث العلمي هي خصائص عامة تنطبق في مجموعها على البحث الأساسي والبحث الاجتماعي على السواء، وأن المقارنة بين البحث الأساسي والبحث الاجتماعي تصل إلى فروق بين النوعين من البحث العلمي، ومجمل هذه الفروق أن البحث الأساسي يهدف إلى الحصول على المعرفة للكشف عن أسرار الطبيعة وفهم العالم ولا يهتم بالمشاكل العملية ولا بالتطبيق العملي لنتائجه، بينما نجد البحث الاجتماعي يهدف للحصول على المعرفة التي تخدم أهدافاً اجتماعية وتساعد في حل مشكلات عملية في الحياة، ويتخذ منطلقه في الغالب الأعم من مشكلات عملية محدودة. كما أن غالب هذه الفروق يرجع إلى الهدف من البحث ونوع المشكلات التي يركز عليها ولا تتعداهما إلى المنهج الذي يطبق في عملية البحث، حيث أن المنهج واحد. ولا غنى للبحث الاجتماعي والبحث الميداني والبحث التطبيقي من النقطة التي انتهى إليها البحث الأساسي. ويمكن ذكر أهم الخصائص التي يتميز بها البحث العلمي، وذلك على النحو

التالي: (التل وقمل 2007، ص18)

- 1- أنه يسير وفق طريقة منظمة ودقيقة بهدف إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة البحث.
- 2- أنه يحدد بفرضيات مبنية على افتراضات أو مسلمات بحثية واضحة، ويعيد عن التحيز الشخصي أو الخبرة الشخصية للباحث.

3- أنه يتعامل مع الحقائق ومعانيها؛ فقيام الباحث بجمع البيانات والمعلومات عن واقع مشكلة ما بطرق مختلفة لا يسمى بحثاً، بالرغم من أنها تُعد حقائق واضحة ومعروفة، لكن قدرة الباحث على اكتشاف العلاقات بين المتغيرات، بواسطة أدوات قياس دقيقة، وعلى اشتقاق معان جديدة وتنظيمها وتحليلها، وعلى تقديم تفسيرات مناسبة (قد تختلف باختلاف الباحثين)، وكذلك إصدار تعميمات، هو الذي يجعل هذا الجهد جهداً بحثياً.

4- أنه عمل منظم دقيق، وإن عملياته تتطلب أن تتوفر في الباحث نفسه صفات، أهمها: (الرغبة في البحث والتقصي والاطلاع على كل ما يهم موضوع بحثه - القدرة على البحث والتقصي المنظم والناقد - الأمانة والموضوعية والبعد عن التحيز الشخصي "الذاتية" - حفظ الأسرار وعدم مهاجمة الآخرين بشكل شخصي، أو التشهير بهم، أو السخرية من إنجازاتهم - الصبر على العمل المستمر والجد فيه).

5- أنه عمل هادف، لأن نتائجه تتحقق فيها خاصيتان أساسيتان، هما: (إمكانية تحقيقها - قابلية تعميمها على المجتمع الأصلي للبحث، والإفادة منها في تفسير ظواهر أو مشكلات أخرى مشابهة).

وقد بينت العديد من الدراسات التي تناولت البحث العلمي أن أهم ميزاته أنه يقود إلى المعرفة العلمية الدقيقة واللازمة لبناء علم من العلوم، ووضع نظرياته وقوانينه وأسس وحقائقه، وربطها ببعض، كما يتميز بمميزات عديدة أخرى، ومنها المعرفة العلمية، وينظر إليها "أنها تلك المعرفة التي يكتسبها الإنسان باستخدام المنهج أو الطريقة العلمية التي يمكن تلخيصها بأنها عملية لاكتساب أو تنمية المعرفة بطريقة منظمة تعتمد تحديد المشكلة أو مسألة الدراسة، وصياغة الفروض أو الأفكار التي تدور حول كيفية حل هذه المشكلة، ثم اختبار هذه الفروض، وأخيراً تحليل الدراسة واستخلاص التعميمات." (سيد فهمي 2006، ص115)

وكلمة المعرفة تشير إلى إحاطة العلم بكل شيء حيث تتناول جميع ما يحيط بالإنسان وما يتصل به ... فهي مجموعة من المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به... والمعرفة مكتسبة للإنسان فهو لا يولد بها، وإن كان يولد بالقدرة على اكتسابها. (علي 2005، ص12)

ولذلك فالبحث العلمي بنظرياته ومناهجه وأساليبه الحديثة والمتجددة عبر تجارب عديدة وحقائق مثبتة، يقوم على عمليات محددة ومقننة بدقة متناهية وموضوعية وحيادية، الهدف منها جمع المعلومات والبيانات التي يمكن دراستها وتحليلها للوصول إلى حقائق الظواهر وأسبابها، والظروف التي أدت إلى ما وصلت إليه من تغيرات

وتطورات خلفت آثار إيجابية أو سلبية في المجتمع، ويجب التعامل معها إما بدعمها وتأكيدا أو معالجتها بالأساليب العلمية المنهجية الحديثة وفق نتائج الدراسات العلمية.

ثالثاً: أهمية البحث العلمي:

يؤدي البحث العلمي العديد من الأدوار الحيوية المهمة والفعالة في المجتمعات الإنسانية، وحياة الإنسان بصفة خاصة، وهو محور التغيرات والتطورات التي تشهدها الحياة الإنسانية بمختلف تنوعاتها وتفرعاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وتظهر الأهمية القصوى للبحث العلمي التي تعود إلى العديد من المعطيات والمتغيرات التي تواجه المجتمعات، وأن حقائق وبراهين العلم وما توصلت إليه الدراسات العلمية من نتائج دقيقة، تعد من أهم المؤشرات العلمية التي اكتشفتها الجامعات ومراكز البحث العلمي عبر فترات تاريخية طويلة، وأن التطور النوعي الذي شهدته المجتمعات يعكس التقدم في مجالات البحث العلمي لمختلف نواحي الحياة.

إن البحث العلمي وتأثيراته في الحياة الإنسانية بشكل كبير لا يمكن الاستهانة به وبدوره الحيوي في المجتمع، وقد رافق عمليات التطور التي صاحبت الإنسان منذ القدم، واتخذة سبيلاً للوصول إلى مرحلة متقدمة أفضل من سابقتها، وذلك مواكبة لإشباع احتياجاته والمجتمع على نحو أفضل، ولذلك تزايدت الأهمية والاهتمام بالبحث العلمي، وتتضمن ما يلي:

- الدور الأساس للبحث العلمي في تطور الإنسان والمجتمع في كافة نواحي الحياة.
- بات استخدام البحث العلمي حتمي في توجيه المجتمعات ولا يمكن تجاهله في أي مجتمع.
- يعتمد نجاح المجتمعات في وضع سياساتها وإدارة شؤون الحياة الإنسانية على توظيف النتائج والحقائق العلمية التي توصلت إليها الأبحاث العلمية التخصصية.
- أن البحث العلمي معيار مهم لقياس درجات تقدم وتحضر المجتمع، فكلما تطور البحث العلمي في المجتمع دل ذلك على سعيه لبلوغ أعلى درجات الرقي والتقدم.
- يعد أحد الأدوات الأساسية المهمة في دراسة قضايا المجتمع، وقياس اتجاهات أفرادها وكيفية التعامل معها بإجراءات محددة دقيقة وفق أسس منهجية وعلمية.
- المساهمة في تهيئة الظروف وتحقيق الشروط التي تسمح للإنسان والمجتمع للانطلاق نحو الأهداف والغايات المنشودة وبلوغ المستويات النوعية للحياة الإنسانية الأفضل.

لذلك، وتمشياً مع المكانة الرفيعة التي يتمتع بها البحث العلمي، وارتباطاً وتمييزاً لأهميته في الحياة المجتمعية، فهو يكفل الاهتمام بمكونات المجتمع والنهوض بأفراده وإشباع احتياجاتهم التعليمية والمعرفية والثقافية، وبناء مكوناتهم الشخصية، بما يدعم بنیان المجتمع ويقوي تماسك أركانه ونسيجه الاجتماعي.

رابعاً: أهداف البحث العلمي:

إن التطورات التي شهدتها البحث العلمي والتوسع في الأهداف والغايات المجتمعية بحيث أصبح تحديد أهداف وغايات البحث العلمي التخصصي في متناول الدارسين من الباحثين والمختصين في المجالات العلمية، وذلك بعد التحولات النوعية لمختلف التخصصات العلمية، وخاصة في مجال الدراسات البحثية حول التغيرات التي يمر بها المجتمع في الجوانب التنموية الشاملة، وتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي وفق الخطط والاستراتيجيات والبرامج المعتمدة على أوسع نطاق في إطار المساهمة في خدمة شؤون المجتمع.

والواقع أن أهداف وغايات البحث العلمي ترتبط مباشرة مع لا يمكن إلا أن يكون لها آثار إيجابية على الأحوال والأوضاع الحياتية وإرساء دعائم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات، فقد بات حيز الزاوية في نهضة ورقي وتقدم المجتمع، والوسيلة الرئيسية في تطبيق أهم السياسات العامة، ومن خلاله تقاس درجات تقدم الأمم والشعوب أو تخلفها، ولذلك يحظى البحث العلمي بالاهتمام ويخضع لبرامج التحديث والتطوير باعتباره من أهم أدوات تحقيق التقدم والرقي المجتمعي المنشود.

وهناك من يحدد أهداف البحث العلمي على النحو التالي: (التل وقحل 2007، ص 21)

1- تفسير الظواهر أو الحالات: إن الغرض الأساسي للبحث العلمي وهو تفسير الظواهر من خلال التعرف على أسبابها، والتوصل إلى تعميمات تصوغ هذه الأسباب وتنظمها. والتفسير في البحث العلمي له أكثر من أسلوب فقد يكون: (عن طريق استخدام النموذج - عن طريق التحليل - عن طريق التعرف إلى الأسباب)

2- الضبط والتحكم في الظواهر المختلفة: أي التحكم في العوامل الأساسية التي تسبب ظاهرة ما لكي تحمله على التمام، أو تمنع وقوعه، ويتأكد من أنه ضبط عوامله ضبطاً يبرر قيام الصلة السببية بين متغير وآخر. وعلى الباحث أن يوضح ويفسر كيفية الضبط.

3- التنبؤ (التنبؤ بالمستقبل): أي التنبؤ بالطريقة التي سوف يعمل التعميم وفقها في المستقبل، أو التنبؤ بوجود ظاهرة لم تكن معروفة من قبل.

إن قيام أساسات جديدة وجهود مضاعفة وحثيثة تبنت البحث العلمي، الذي يقوم على تشجيع الباحثين وتبني آليات تؤدي إلى إحداث نقلة نوعية لاكتساب العلوم وتطوير المعرفة من خلال التأكيد على: (حميد

2007، ص ص 26-27)

- 1- صياغة سياسة جديدة للبحث العلمي.
 - 2- تخصيص ميزانية تتكفل بتمويل البحوث العلمية.
 - 3- استنبات التكنولوجيا وتطويرها وتسويقها من خلال مخترعات جديدة يتوصل إليها البحث العلمي.
 - 4- صياغة وتصنيع البرامج والمشروعات الهادفة إلى صناعة دوائية.
 - 5- ولوج صناعة تكنولوجيا المعلومات والفضائيات والإلكترونيات المتطورة.
 - 6- تبني تكنولوجيا كثيفة.
 - 7- الاهتمام والبحث في إستراتيجية التصنيع الثقيل كمحور لبناء قدرة تكنولوجية.
 - 8- الاهتمام ببحوث المياه المستقبلية حيث تشكل أهمية تعادل النفط.
 - 9- الاهتمام بالبحث والتطوير في مجالات الأمن القومي.
- أما على المستوى المحلي فإن الأمر يتطلب التركيز على ترتيب الأولويات الوطنية للبحث العلمي، واعتباره الأداة الفاعلة والوسيلة المثلى لتحقيق أهداف وغايات المجتمع، والسعي لتلبية طموحات وآمال أفراد، ويتوقف ذلك على توحيد الجهود الوطنية في مجال البحث العلمي، وتفعيل الإجراءات العملية التي تؤدي إلى توظيف الكفاءات العلمية والاستفادة منها بشكل أفضل.
- المبحث الثاني: الأمانة العلمية: (تعريفها - فلسفتها - أهدافها - أهميتها).**
- أولاً: تعريف الأمانة العلمية:**

للأمانة العلمية تعريفات عديدة تختلف من تعريف إلى آخر رغم وحدة الجوهر والهدف، وهذا ربما يعود إلى الفترة الزمنية والمكانية لكل تعريف، ومدى التأثيرات التي كانت سائدة عند صياغة التعريف، أو تداخل معاني الكلمات واستخدامات المصطلح بصورة مختلفة لدى العديد من المجتمعات، ولعل من الصعوبة اختيار تعريف جامع مانع ويتضمن كل العناصر والمكونات المتعارف عليها في الأمانة العلمية.

ولاشك بأن البحث عن تعريف للأمانة العلمية، يؤكد على ضرورة تناول تعريفها بالمعنيين اللغوي والاصطلاحي. إذا ما معنى الأمانة العلمية اللغوي والاصطلاحي؟

أ- الأمانة العلمية لغة:

- 1- الأمانة والأمانة: ضد الخيانة، وقد أمنه، كسمع، وأمنه تأميناً وائتمنه واستأمنه، وقد أمن، ككرم، فهو أمين وأمان، كزمان: مأمون به ثقة. (الفيروزابادي، 2010، 1123).
- 2- أمن يأمن أمانة أمين: - الرجل حافظ على عهده وصان ما أؤتمن عليه، عكسه خان.
- 3- أمين يأمن أمناً وأمانة وأماناً فهو أمين وأمين:

4- أمانة 1 مص أمن وأمن 2 وفاء، عكسها خيانة "قام بأداء واجبه بكل إخلاص وأمانة"، "لا إيمان لمن لا أمانة له" حديث. (العرب 1988، ص109)

5- الأمانة لغة تعني فلاناً: وثق به "فإن أمن بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أمانته" قرآن.

ب- الأمانة العلمية اصطلاحاً:

من حيث الاصطلاح فإننا نجد العديد من تعريفات الأمانة العلمية على أنها: أي الأمانة العلمية مشتقة من كلمتين الأمانة والعلمية، وتقوم على فكرتان: هما فكرة الهدف، وفكرة النظام:

- 1- أنها هدف، فهي تتجاوز فكرة "الأمانة" بمعناها الاصطلاحي الغني، لتعبر بأن على الإنسان أن يكون أميناً في كل أعماله، فما بالك إعلان نتائج لدراسة علمية والتأكد من حقائق وبراهين يمكن تعميمها والعمل بها.
- 2- أنها نظام، فهي تعبر عن نظام عمل من خلال الالتزام بمبادئ أساسية لأخلاقيات البحث العلمي، وأنها الأسلوب الواجب إتباعه لبلوغ هذا الهدف.

ومن جانب آخر فإن الأمانة اصطلاحاً "ضد الخيانة بمعنى الإخلال - بأي وجه من الوجوه - بما أُؤتمن عليه المرء من حق الله وحق النفس وحق الغير". (بكرة 1996، ص182)

وتعرّف الأمانة العلمية بأنها "الصدق في البحث والالتزام بالإشارة إلى المصادر التي استقى منها الباحث المعلومات وفق أصول منهجية مع ذكر أسم المؤلف، وكذلك تحليل البيانات والتجارب بشكل عادل ودقيق، ثم عرض تلك البيانات كاملة وواضحة" (الفريجات 2011، ص89)

وفي تعريف إحدى الباحثات في دراستها عن الأمانة العلمية "بأنها قيمة تربوية يجب أن يتحلى بها طلاب وطالبات الجامعة ... أثناء دراستهم لمرحلة البكالوريوس، وتعكس هذه القيمة في الوقت ذاته صدق الطلبة لأدائهم في التعاملات والواجبات والامتحانات، وتجنب الخيانة والكذب والتزوير والانتحال والاختلاق والغش". (الحضيف 2015، ص158)

وفي هذا البحث فإن ما نعنيه بالأمانة العلمية هو "التزام طلبة الجامعات الليبية بقواعد البحث العلمي، وإتباع الأسس المنهجية المعتمدة، وأن تتسم الرسائل الجامعية بالمصداقية والقيمة العلمية والاجتماعية، ودون الإخلال بمبادئ وأخلاقيات البحث العلمي المنصوص عليها بالمواثيق الجامعية المعتمدة بالجامعات، بما يحقق الشفافية والموضوعية والحيادية والنزاهة والدقة العلمية، عبر البحث والاستقصاء والتحليل، وصولاً إلى الحقائق العلمية التي يمكن العمل بها وتعميمها".

ثانياً: فلسفة الأمانة العلمية:

إن البحث في المنظور الفلسفي للأمانة العلمية يؤكد بأن الأمانة قديمة قدم وجود الإنسان، ولأن الفلسفة منذ نشأتها تتخذ من الأمانة مبحثاً أساسياً من مباحثها، وأنها جزء مهم من الأخلاق التي يجب أن يتسم بها الفرد في تعامله مع الآخرين، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن الأمانة كانت ولا زالت مطلباً أساسياً ومهم لدى المهتمين من الدارسين والباحثين. أما اهتمام الفلاسفة القدماء بالجانب الفلسفي للأمانة حيث كانت على مر العصور مصدر اهتمام باعتبارها أساس المعاملات والتبادلات بين أفراد المجتمع، ولأن الأمانة في جوهرها هي حجر الأساس في التعاملات المالية والتبادلية، ولذلك نجد في المذاهب الفلسفية تأكيدات على أهميتها كأسلوب مقنن يخدم شؤون المجتمع ويقوي بنيانه.

لقد تميزت فلسفة الأمانة العلمية في العديد من المجتمعات بالتطور السريع، والتوسع المعرفي والثقافي في جوانبها الأخلاقية والقانونية، ومعايير تطبيقاتها الفنية ومواكبتها التغيرات والتحولات التي تشهدها المجتمعات الإنسانية، وتزايد العمل بها ضمن إطارها الفلسفي في مختلف القطاعات المجتمعية، وهذا أظهر أهميتها في الجوانب الاجتماعية والثقافية والتعليمية، وانعكس ذلك في أنماط وأساليب البحث العلمي، وتطور النظم التعليمية في معظم المجتمعات.

وبالنظر للأمانة العلمية فلسفياً فإنها تستلزم العمل البحثي وفق شروط منهجية محددة ومقننة، وبمستوى يقوم على قواعد وشروط البحث العلمي والعمل بمقتضى نتائجه التي تمكن المجتمع من تحقيق غاياته ومستهدفاته، وتسهم في نهضته اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتعليمياً على نحو أفضل. وبصورة أدق يؤخذ من كل ما سبق أن الأمانة العلمية ترتكز على فلسفة مفادها أن أهم خصائص أنشطة البحث العلمي سواء الدراسات النظرية أو التطبيقية التجريبية، اعتمادها على المصادقية والموضوعية ودقة المعلومة من خلال نظام تحليلي للبيانات المجمعة بالطرق العلمية، وتتسم بضمانات دقيقة للحقائق العلمية التي تم التوصل إليها بتطبيقات عملية ومنهجية البحث العلمي.

خلاصة ذلك، أن الأمانة العلمية ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما هي وسيلة التزام أخلاقي ذاتي يلتزم بقواعده الباحث، ويعمل على إجراء دراساته وأبحاثه العلمية على أعلى درجة من الدقة والمصادقية والموضوعية، والوصول للنتائج المرجوة. وعلى ذلك يُنظر إلى الأمانة العلمية بأنها وقبل أن تكون على هذا النحو الفلسفي، كما هي معروفة لدينا اليوم نجد أنها مرت بمراحل تاريخية تطورت خلالها فلسفتها، حيث وصلت إلى مرحلة تميز فيها البحث العلمي بقواعد منهجية واضحة المعالم تقوم على استخدام المنهج العلمي بأسس دقيقة مقننة محددة الأهداف، ويؤخذ من ذلك، أن الالتزام بمبادئ الأمانة العلمية بكل نواحيها في البحوث والدراسات العلمية، وهي السبيل الوحيد الذي

من خلاله يصل الباحث إلى حقائق القضايا أو الظواهر التي يبحث فيها، ويوجه بذلك المجتمع إلى الاستفادة من تلك الحقائق بما يسهم في البناء وإرساء دعائم نهضة ورقي وتقدم المجتمع.

ثالثاً: أهمية الأمانة العلمية:

يُعد الالتزام بمبادئ وأخلاقيات البحث العلمي الركيزة الأساسية التي يتوقف عليها نجاح البحث العلمي والعملية التعليمية الجامعية، والأمانة العلمية أهم تلك الأخلاقيات والعنصر الأساس لتطور وتقدم البحث العلمي وبلوغه الدرجات العليا في الدراسات والبحوث العلمية، فهي تسهم بشكل كبير إلى ضمان صحة وسلامة النتائج والاعتماد عليها وتعميمها هذا من جهة، ومن جهة ثانية ضبط وتنظيم السلوك الإنساني في النشاطات البحثية بمختلف مناهجها العلمية، وتوفير المصادقية والشفافية والدقة ونزاهة العمل البحثي والوصول إلى النتائج العلمية الدقيقة والمحكمة، وفق السياق العلمي المتعارف عليه، وبما يسهم في التنمية المعرفية الحيوية وتطور وتقدم المجتمع نحو الأفضل.

ولما كانت الأمانة العلمية على هذه الدرجة من الأهمية والضرورة الحتمية للبحث العلمي، والركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف والغايات المجتمعية على نطاق واسع، فإن دورها في إرساء دعائم البحث العلمي الرصين في المراكز البحثية والمؤسسات التعليمية من السمات والخصائص المرغوب فيها، والمطلوبة على المستوى المحلي والدولي. إن الأمانة العلمية بمفهومها العصري الحديث باتت تظهر أهميتها بشكل واضح في كبرى الجامعات ومراكز البحث العلمي، وتلقى دعم رسمي وأهلي كبير ولا محدود في المجتمعات الإنسانية المعاصرة، فالجامعات باعتبارها الوحدة البنائية والنسق المجتمعي المنظم، والجزء الرئيس ضمن الأنساق التعليمية في مستوياتها العلمية العليا، واتصافها بقيمة اجتماعية وأخلاقية ضمن المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي، زادت الحاجة للعناية بها بشكل أكبر، وذلك حرصاً على قيامها بتقديم خدماتها ووظائفها وأدوارها المتعددة التي تؤديها في المجتمع. ولذلك تظهر أهمية الأمانة العلمية كونها تعزز الالتزام بسلوكيات وأساليب محددة لمجال البحث العلمي، وتؤكد على الباحث ضرورة العمل في إطار الشفافية والنزاهة وفق المعايير والشروط المتعارف عليها، وتوخي الحيطة والحذر عند إجراء الدراسات وتنفيذ العمليات البحثية والاقتراس والنقل والتحرير وكتابة النص والاستقصاءات والاستنتاجات والتفسيرات، وتقادي التحريف أو النقل الخطاء أو التزوير وعدم سرقة الأعمال البحثية المسجلة لآخرين، واحترام الملكية الفكرية.

رابعاً: أهداف الأمانة العلمية:

إن البحث العلمي بنظرياته ومناهجه وأساليبه الحديثة والمتجددة عبر تجارب عديدة وحقائق مثبتة، يقوم على عمليات محددة ومقننة بدقة متناهية وموضوعية وحيادية تهدف إلى جمع المعلومات والبيانات التي يمكن دراستها

وتحليلها للوصول إلى حقائق الظواهر وأسبابها والظروف التي أدت إلى ما وصلت إليه من تطورات. وإذا كان نجاح البحث العلمي يشترط الدقة في التنظيم والتطبيقات على أسس ثابتة، والعمل على بذل جهود حثيثة ومضاعفة لتتبنى سلامة الإجراءات البحثية العلمية، وتقوم على تشجيع الباحثين على العمل وفق الأسس والقواعد الأخلاقية، وأن بيان أهداف الأمانة العلمية، أمر بالغ الأهمية في حال عرفنا أنها أساس تقدم الحياة الإنسانية وبلوغ أقصى درجات التقدم المرغوب، وأن الإنسان مهما كانت درجات إدراكه وفهمه ووعيه يجب أن يكون ذلك مبني على المصادقية والموضوعية والحيادية والنزاهة، وإلا سيكون سبب رئيس من أسباب الفشل في تحقيق الهدف المنشود. مما سبق يمكن القول أن الأمانة العلمية ليست مسألة جديدة، بل هي قيمة اجتماعية قديمة وجزء من منظومة المبادئ الأساسية لأخلاقيات المجتمع الإنساني، لكن الجديد هو عدم أو تدني الالتزام بها في التعاملات والتبادلات الشخصية والاجتماعية، وتعرضها للاختراق وفقدان أو تدني قيمتها وتأثيراتها الإيجابية، رغم أنها أساس تنظيمي مجتمعي ينظم نسق المعاملات بين الأفراد في كافة شؤون الحياة.

المبحث الثالث: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي.

إن الالتزام بمبادئ وأخلاقيات البحث العلمي كان ولازال إلى الوقت الحاضر مصدر قلق واهتمام من قبل العلماء والباحثين على مختلف تخصصاتهم العلمية، حرصاً على عدم حدوث تجاوزات ومخالفات في التطبيقات العملية للأنشطة البحثية، وقد وجدت العديد من المحاولات التي تسعى إلى وضع الأسس والمعايير والشروط التي تضمن الالتزام بقواعد تنظيمية وفق المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي. ولما كان البحث العلمي عملية منهجية تقوم على أسس ومعايير وقيم أخلاقية تزداد وتتمو لدى الباحث، وعليه الإلمام بها وإدراكها وفهم معانيها والالتزام بما جاءت به من حدود يجب تطبيقها وعدم تجاوزها، وأن تجاوزها يعد مخالفة صريحة لقيمة ومبدأ أخلاقي مهني يطعن في الإنتاج العلمي الذي يصل إليه الباحث. وقد أشار ابن خلدون إلى أن الناس حصروا مقاصد التأليف التي ينبغي اعتمادها وإلغاء ما سواها، فعدوها سبعة: (بن خلدون 2018، ص696)

أولاً: استنباط العلم بموضوعه وتقسيم أبوابه وفصوله وتتبع مسأله، أو استنباط مسائل ومباحث تعرض للعالم المحقق ويحرص على إيصاله بغيره لتعم المنفعة به.

ثانياً: أن يقف على كلام الأولين وتأليفهم فيجدها مستعلقة على الإلهام ويفتح الله له في فهمها فيحرض على إبانة ذلك لغيره ممن عساه يستغلق عليه، لتصل الفائدة لمستحقها. وهذه طريقة البيان لكتب المعقول والمنقول.

ثالثاً: أن يعثر المتأخر على غلط أو خطأ في كلام المتقدمين ممن اشتهر فضله وتعد في الإفادة صيته، ويستوثق في ذلك بالبرهان الواضح الذي لا مدخل للشك فيه، فيحرص على إيصال ذلك لمن بعده، إذ قد تعدر محوه

ونزعه بانتشار التأليف في الأفاق والأعصار، وشهرة المؤلف ووثوق الناس بمعارفه، فيودع ذلك الكتاب ليوقف على بيان ذلك.

رابعاً: أن يكون الفن الواحد قد نقصت منه مسائل أو فصول بحسب انقسام موضوعه فيقصد المطلع على ذلك أن يتم ما نقص من تلك المسائل ليكمل الفن بكمال مسائله وفصوله، ولا يبقى للنقص فيه مجال.

خامساً: أن تكون مسائل العلم قد وقعت غير مرتبة في أبوابها ولا منتظمة، فيقصد المطلع على ذلك أن يرتبها ويهذبها، ويجعل كل مسألة في بابها، كما وقع في المدونة.

سادساً: أن تكون مسائل العلم مفترقة في أبوابها من علوم أخرى فيتنبه بعض الفضلاء إلى موضوع ذلك الفن وجميع مسائله فيفعل ذلك، ويظهر به فن ينظمه في جملة العلوم التي ينتحلها البشر بأفكارهم.

سابعاً: أن يكون الشيء من التأليف التي هي أمهات للفنون ومطولاً سهباً فيقصد بالتأليف تلخيص ذلك، بالاختصار والإيجاز وحذف المتكرر، إن وقع مع الحذر من حذف الضروري لئلا يخل بمقصد المؤلف.

كما أن هناك مقاصد ينبغي اعتمادها بالتأليف ومراعاتها، وما سوى ذلك ففعل غير محتاج إليه، وخطأ عن الجادة التي يتعين سلوكها في نظر العقلاء، مثل انتحال ما تقدم لغيره من التأليف أن ينسبه إلى نفسه ببعض تلبيس، من تبديل الألفاظ وتقديم المتأخر وعكسه، أو بحذف ما يحتاج إليه في الفن أو يأتي بما لا يحتاج إليه، أو يبدل الصواب بالخطأ، أو يأتي بما لا فائدة فيه. فهذا شأن الجهل والقحة. ولذا قال أرسطو، لما عدد هذه المقاصد، قال: ما سوى ذلك فضل أو شره، يعني بذلك الجهل والقحة.

وفي هذا الإطار نجد من يؤكد على الباحث العلمي التحلي بالمواصفات الأخلاقية والمهنية جنباً إلى جنب مع المهارات المعرفية والمنهجية، وقد تم التركيز على مجموعة من الأسس التي يمكن ذكر أهمها في الآتي:

(حلاوة و مغازي 2013، ص ص 256-257)

- 1- ضرورة تحلي الباحث بالأمانة العلمية.
- 2- حماية الخصوصية وخاصة في الاختبارات.
- 3- ضرورة توشي الدقة والجدية في البحث العلمي.
- 4- ضرورة توحيد الجهود العلمية لكل الباحثين في تبني نموذج منهجي عالمي يخدم البحث العلمي في جل مجالاته.
- 5- المحافظة على ما يسمى السر المهني حينما يتعامل في جمعه للبيانات سواء مع أفراد أو جماعات أو مؤسسات خاصة أو عامة.
- 6- أن يمتنع عن مناقشة المعلومات المهنية التي يتوصل إليها بحكم عمله مع الأشخاص غير المهنيين.

- 7- أن يتعامل مع الزملاء من أفراد المهنة بنفس الطريقة التي يود أن يعاملوه بها، لكي يضمن التعاون بينهم ويحدث الانسجام والتكامل في البحث العلمي.
- 8- أن يتصف الباحث بالفاعلية والنشاط في التقدم بمجريات البحث العلمي.
- 9- الالتزام بالمسؤولية المهنية في تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه من جهة ومن جهة أخرى ضرورة الاطلاع ومعرفة المبادئ والقوانين والأخلاق التي تسود في مهن أخرى التي يتعامل معها بحكم عمله.
- 10- الباحث العلمي لا بد له أن يستشعر المسؤولية المهنية في اختياره لموضوعات بحثه وتحليله لنتائجه وكتابة التقرير العلمي، وأن يخطط بحوثه العلمية بحيث يكون احتمال الخطأ بأقل قدر ممكن، وأن لا يذكر في بياناته أي وقائع أو تحاليل إلا لما يكون متأكد منها بصورة تامة لا تحتمل الشك.
- 11- كباحث علمي عليه أن يلتزم بنشر الحقائق العلمية التي يتوصل إليها، وألا يقبل أي ضغط قد يتعرض له بقصد إخفاء الحقيقة أو جزء منها.
- 12- كعضو في هيئة التدريس يجب أن يؤدي واجبه الأكاديمي نحو الطلبة ويقدم مادته العلمية على أعلى وأحدث مستوى، وذلك بالاطلاع الدائم على كل ما هو جديد من دوريا ومراجع وبالإشتراك في المؤتمرات والندوات العلمية المختلفة.
- 13- ضرورة الالتزام بالحيادية التامة عند التعرض لوجهات النظر والمقاربات المختلفة أو حتى المتضادة حتى يسمح للطالب تبني فكرة عن اختيار وطوعية وليس عن تزمته وإلزام.
- 14- الباحث الجيد هو الذي يتسم سلوكه بالتطلي بالتواضع والحذر العلمي والوعي الواضح بحدود المعرفة العلمية المتاحة في كل ما يصدر عنه ويطلب إليه الإدلاء بمعلومات معينة للجمهور.
- 15- الحيطة والحذر في اختيار المواضيع والحرص على عدم تعريض الأشخاص الذين يكونون موضوعا للتجريب في دراساتهم للخطر أو الأذى المادي أو المعنوي.
- كما قررت الجمعية الأمريكية لعلم النفس المبادئ الأخلاقية العشرة عند إجراء البحوث على آدميين، وذلك على النحو التالي:
- عند التخطيط لدراسة ما فإن الباحث يتحمل المسؤولية الشخصية عن المعايير الأخلاقية المتصلة بالدراسة، وإذا وجد الباحث صعوبة في الالتزام التام بذلك المبدأ، وذلك لاعتبارات علمية وإنسانية فعليه أن ينشد المشورة والنصيحة من القادرين على تقديمها، وأن يفكر في إجراءات وقائية لحماية وصيانة حقوق المشاركين في البحث.

- إن مسؤولية ترسيخ ممارسات أخلاقية مقبولة في البحث والحفاظ عليها تقع دائماً على الباحث كونه مسؤول أيضاً عن الممارسات الأخلاقية لمساعديه وزملائه ومن يستخدمهم للتعامل مع المشاركين في البحث.
 - يتحمل الباحث مسؤولية إعلام المفحوصين بكل سمات البحث وشروطه، والتي يمكن أن يكون لها تأثيرها على قرارهم فيما يتصل برغبتهم في المشاركة في البحث. كما يجب على الباحث أن يجيب على كل استفسارات المفحوص فيما يتصل بتلك السمات التي يمكن أن يكون لها تأثير على رغبته في المشاركة.
 - تعد سمتي الانفتاح والأمانة من السمات الأساسية التي تحكم العلاقة بين الباحث والمشارك وفي البحث وعندما تستلزم المتطلبات المنهجية لدراسة ما ممارسة نوع من الخداع والتضليل فيجب أن يكون الباحث مطمئناً إلى فهم المشارك لأسباب ذلك التصرف، وأن يحرص دائماً على العلاقة بينه وبين المشارك.
 - على الباحث أن يحترم حرية الفرد في أن يرفض المشاركة في البحث، أو أن يرفض الاستمرار في المشاركة في أي وقت فالباحث مسؤول عن كرامة المشاركين وسعادتهم.
 - البحث المقبول من الناحية الأخلاقية يبدأ بإعداد اتفاق واضح وعادل بين الباحث والمشارك يتم فيه تحديد مسؤوليات كل منهما بوضوح والباحث ملزم باحترام كل الوعود والالتزامات المتضمنة في ذلك الاتفاق، ولا ينبغي أن يقوم الباحث بتضليل الأفراد وإعطائهم وعوداً معينة.
 - يجب حماية المشاركين من أي وضع بدني أو عقلي غير مريح، ومن أي ألم أو خطر قد يتعرضون له، وعندما تكون هناك احتمالية لحدوث مثل هذه المخاطر، فينبغي على الباحث أن يعلم المشارك بذلك ويحصل على موافقته، ويتخذ كل التدابير الممكنة لتقليل تلك المخاطر إلى أقصى حد ممكن.
 - بعد الانتهاء من تجميع البيانات ينبغي على الباحث أن يزود المشارك بتوضيح كامل لطبيعة الدراسة وبملخص وافٍ عنها، وأن يزيل أي تصورات خاطئة يمكن أن تكون قد علقته في ذهنه، وعندما تكون هناك اعتبارات علمية وإنسانية تقتضي تأخير عرض هذه المعلومات أو حجبتها فإن الباحث يتحمل مسؤولية خاصة في التأكد من عدم وجود عواقب مدمره بالنسبة للمشارك.
 - في حالة وجود احتمال بأن تؤدي إجراءات البحث إلى حدوث عواقب غير مرغوبة بالنسبة للمشارك، فإن الباحث مسؤول عن تلك الآثار وإزالتها بما في ذلك الآثار بعيدة المدى.
 - سرية البيانات التي تم الحصول عليها عن المشاركين في البحث طوال مدة الاستقصاء.
- المبحث الرابع: دور الأمانة العلمية في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية.

المؤكد أن النظام التعليمي الجامعي في ليبيا منذ إقراره أحدث تحولات وتغيرات نوعية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع الليبي، ومواكبة آمال وتطلعات أفراده للحصول العلمي والمعرفي، ولقد أسهم ذلك مساهمة فعالة في توطين الدراسات العليا في الجامعات الليبية.

وإذا كانت حاجة المجتمع الليبي ماسة إلى دراسات وبحوث أكاديمية تتماشى مع واقعه المجتمعي المعاش من أجل تطوره، فإن الأمانة العلمية تعد من أهم التطبيقات الأساسية لغرض إنجاز الرسائل الجامعية التي تتميز بالمصداقية والقيمة العلمية، وتظهر تطبيقاتها في البحوث أو الدراسات العلمية، المقدمة ضمن متطلبات الحصول على المؤهلات العلمية في مختلف المستويات الدراسية، وخاصة المؤهلات العليا - الماجستير، الدكتوراه- في الجامعات الليبية، باعتبارها من معايير الجودة في الرسائل الجامعية، "ولم تكن ترفاً فكرياً، أو ترفياً بقدر ما تكون حاجة تطبيقية أكثر منها نظرية لتستقيم أمور البحث، وتسهل على الباحث موضوعه والدخول فيه ببسر منهجي يضمن سلامة التسلسل البحثي المفضي إلى النتائج المبتغاة من أقرب طريق." (عثمان 2014، ص14)

يضاف إلى ذلك أنه رغم ما تحقق من تقدم في مجال إعداد الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية، إلا أن تطوير آليات ضبطها والارتقاء بها يتوقف على توافر مجموعة من العوامل التي تساعد على تحقيق المصداقية والقيمة العلمية في الدراسات والبحوث التي تجرى في الأقسام العلمية بالكلية، وهذا يتطلب إحداث نقلة نوعية في الإجراءات العملية والتنفيذية البحثية والمناقشات العلمية للرسائل الجامعية، والعمل على تكاثف الجهود الحثيثة من المختصين والمسؤولين بالتعليم الجامعي، لأجل تفعيل دور عناصر المنظومة التعليمية الجامعية من الطالب إلى الأستاذ الجامعي إلى المناهج التعليمية وإدارات الكليات ورئاسة الجامعة، بما يمكن من الرفع من مستوى الأداء العلمي والتعليمي.

إن المنتبح لما أورده المشرع الليبي من نصوص في القوانين واللوائح المنظمة للنظام التعليمي في جميع مستوياته ومراحله، يجد أنها تضمنت إرادة ورغبة مجتمعية رسمية وأهلية تؤكد على الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي، وإرساء دعائم الأمانة العلمية والحد من أية تجاوزات أو مخالفات للإخلال بنظم الدراسة والامتحانات، أو تزوير الإفادات أو الشهادات أو الوثائق الرسمية، أو انتحال الشخصية أو إثارة الفوضى أو ممارسة أعمال الغش في الامتحانات أو الشروع فيه في الجامعات الليبية.

وبالإطلاع على الجدولين (1-2)، نجد بيانات عن القوانين واللوائح التي أقرتها السلطة التشريعية والتنفيذية في ليبيا، وتضمنت النصوص القانونية واللائحية التي تنظم ذلك.

الجدول (1) يبين القوانين التي أقرت في ليبيا بشأن تنظيم التعليم

ر.ت	القانون	رقم القانون	السنة
-----	---------	-------------	-------

1	قانون بشأن تنظيم التعليم العالي.	1	1992م
2	قانون بشأن التعليم.	18	2010م

الجدول قم (2) يبين عدد من اللوائح التي أقرت في ليبيا بشأن تنظيم البحث العلمي

ر.ت	اللائحة	رقم القرار	السنة
1	لائحة الدراسة بالجامعات.	3 ط	1396 و.ر.
2	لائحة أعضاء هيئة التدريس الوطنيين بالجامعات.	199	2001م
3	لائحة نظام الدراسة والامتحانات والتأديب بالجامعات.	200	2001م
4	لائحة إعادة تنظيم الجامعات وتقرير بعض الأحكام بشأنها.	200	2004م
5	لائحة الإيفاد للدراسة بالداخل والخارج.	43	2005م
6	لائحة الدراسات العليا بالداخل.	119	2006م
7	لائحة أعضاء هيئة التدريس الوطنيين بالجامعات.	285	2006م
8	لائحة الدراسة والامتحانات والتأديب بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي.	286	2006م
9	الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي.	22	2006م
11	لائحة تنظيم منح الدرجة العالية (الماجستير) في الجامعات الليبية.	2	2006م
12	إنشاء مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي.	164	2006م
13	لائحة تنظيم الجامعات والمعاهد العليا.	535	2007م
14	لائحة أعضاء هيئة التدريس الوطنيين بالجامعات.	360	2008م
15	لائحة تنظيم التعليم العالي.	501	2010م

ومن جانب آخر حددت اللوائح السلوكيات المنافية للأخلاق والنظام العام والآداب العامة بالجامعات، وما قد يخدش الحياء العام وتداول الأشياء الفاضحة أو الاعتداء على العرض أو تعاطي الممنوعات، ومراعاة الظهور بمظاهر الحشمة والاحترام واللياقة التي تعكس الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي والعادات والتقاليد المتعارف عليها في المجتمع الليبي، ولذلك ورد بهذه اللوائح العقوبات التأديبية لكل السلوكيات التي تشكل إحدى المخالفات التي أشير إليها، وتكون العقوبة بحسب المخالفة سواء الوقف عن الدراسة أو الحرمان من دخول الامتحان أو إلغاءه وقد تصل إلى الفصل من الجامعة.

كما أكدت اللوائح بأن "على عضو هيئة التدريس الالتزام بأداء رسالته العلمية والتربوية على أحسن وجه والحفاظ على كرامة وظيفته، وأن يسلك في تصرفاته مسلكاً يتفق مع أحكام القوانين وأخلاق المهنة وميثاق شرف أعضاء هيئة التدريس والأصول والتقاليد الجامعية المستقرة." (ليبيا، 2006، مادة 55) وذلك حرصاً على عدم التقصير أو الإهمال في أداء واجباته التعليمية في المحاضرات والامتحانات أو التساهل في المراقبة والمساعدة على الغش أو تزوير النتائج والتلاعب بها أو الإخلال بقواعد المنافسة بين الطلاب وتسريب المعلومات عن

الامتحانات وتغيير الإجابات بهدف الغش أو التزوير، كما بينت اللوائح الجزاءات التأديبية بحسب المخالفة سواء باللوم والإنذار شفويًا أو كتابيًا، أو الحرمان من العلاوة السنوية والعلمية أو الوظيفية أو خفضها أو الحرمان من التدريس لفترة محددة وقد تصل إلى العزل من الوظيفة. كما على الطالب الالتزام بأداء واجباته التعليمية على أحسن وجه ... وأن يسلك في تصرفاته مسلكاً يتفق مع وضعه باعتباره طالباً جامعياً، وأن تتفق تصرفاته مع القوانين واللوائح والنظم المعمول بها في التعليم العالي والأصول والتقاليد الجامعية المستقرة. (ليبيا 2010، مادة 33).

وضمن خطة مرحلية للاهتمام بجودة التعليم الجامعي، توصلت لجنة من المختصين في مجال الجودة والتخطيط للتعليم العالي شكلت خلال عام 2005م، إلى صياغة "الوثيقة الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في ليبيا"، حيث تأسس بعد ذلك مركز ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، ويقوم على تطبيقات دليل ومعايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي للتعليم الجامعي في كافة الجامعات الليبية عبر مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء، وذلك وفق إجراءات قانونية وإلزامية بموجب قانون التعليم رقم 18 لسنة 2010م الذي نص على ذلك.

إن النظام التعليمي الجامعي في ليبيا بأهميته وضرورته الحيوية والتنموية، وتميزه بوحدة التطبيقات الإدارية والتنظيمية التقنية والفنية على مستوى الجامعات الليبية، "وأن تهدف الدراسات العليا إلى إنتاج وتعميق العلم والمعرفة والارتقاء بالمستوى الثقافي والحضاري للمجتمع الليبي والإسهام في تقدمه وازدهاره ... وتفعيل حركة البحث العلمي وخلق المناخ المناسب للإبداع والاختراع بما يخدم التنمية وتطور المجتمع، ومواكبته التطورات العلمية والتقنية العالمية والنهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي ودراسة القضايا العلمية والتقنية والمشكلات العملية التي تواجه المجتمع" (ليبيا 2010، مادة 109)، كل ذلك بما يحقق إرساء دعائم الضبطية والشفافية والمصادقية والقيمة العلمية والاجتماعية للرسائل الجامعية. ولذلك ينظر للنظام التعليمي الجامعي على أنه من أهم الوسائل الأساسية لتحقيق الموضوعية والأمانة العلمية التي ينشدها الأستاذ الجامعي والطالب والجامعة والمجتمع، فتنظيم إجراءات النشاط البحثي لا يهدف إلى إجراء البحوث والدراسات في المرحلة الجامعية والدراسات العليا والانتهاج منها بمنح شهادات التخرج فحسب، بل أنه لضمان عدم الإخلال بقواعد البحث العلمي وإحداث تجاوزات في مراحل إنجاز الدراسات العلمية، ومن جانب آخر مقدره الباحث على مزاولته النشاطات البحثية بكفاءة علمية.

ويمكن استخلاص الدور المحوري للأمانة العلمية في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية، على النحو التالي:

- 1- تعد الأمانة العلمية أهم المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي، فهي تُعطي للباحث - عضو هيئة التدريس، طالب الدراسات العليا - دوراً إيجابياً في الجامعة والمجتمع، من خلال التحلي بالشفافية والنزاهة والرقى في التحصيل العلمي الممتاز بأفضل صوره.
- 2- ترسي ملامح المصادقية والدقة العلمية في البحوث والدراسات العلمية والرسائل الجامعية، فهي تدفع في اتجاه التعلم بجدية واكتساب المهارات العلمية في الكتابة والتحليل والتفسير واستنباط النتائج العلمية ومعامل الارتباط بين المتغيرات في الدراسات والبحوث العلمية وإجراء المقارنات بين الرؤى والأفكار باستخدام الأساليب المنهجية العلمية.
- 3- تقوم على رفض الإخلال بقواعد البحث العلمي القانونية والتنظيمية الملزمة للباحثين دون استثناء، وتمكنهم - الباحث ، عضو هيئة التدريس، طالب الدراسات العليا - من الاعتماد على الذات في سبر أغوار العلم والمعرفة والبحث والتقصي في المصادر والمراجع العلمية التخصصية، وإجراء التجارب العلمية واستعلام المعلومات واستقصاءها من مصادرها الأصلية.
- 4- إن أهمية الأمانة العلمية ودورها في العملية التعليمية، جعل الجامعات توليها أهمية كبيرة تتمثل في الدعم المادي والمعنوي لفهم الباحث طالب الدراسات العليا وإمامه بموضوع دراسته - رسالته العلمية الماجستير أو الدكتوراة - في جوانبها النظرية التفسيرية وإجراءاتها المنهجية وتطبيقاتها العملية الميدانية.
- 5- التأكيد على الدور الحيوي للبحث العلمي في الجامعات الليبية، ودعم نجاح الدراسات العلمية الوطنية، فهو يعد من أهم مصادر الاستنتاجات العلمية المنهجية التي يحتاجها أصحاب القرار لوضع السياسات العامة والنوعية التي تتلاءم مع الأوضاع الحياتية المختلفة في المجتمع، وتمكن الباحث من توظيف مهاراته وخبراته البحثية التي أكتسبها في استخدام المناهج العلمية وطرق البحث وإجراء الدراسات العلمية الدقيقة وتفسير القضايا والظواهر تفسيراً منهجياً علمياً وفق رؤيته وقدراته العلمية.
- 6- تزايد الأهمية المتنامية للبحث العلمي فقد أدركت العديد من المجتمعات أهمية توفر نظم تعليمية مضبوطة ومقننة في الجامعات، وعكفت على الاهتمام بتلك النظم والمؤسسات التعليمية وإدارتها وتميئها وتطويرها بما يلي متطلبات واحتياجات المجتمع، وهذا يساعد الباحث على التزام المسلك العلمي الرصين والابتعاد عن السلوكيات التي تتعارض مع أخلاقيات البحث العلمي.
- 7- إن حقل البحث العلمي أوسع بكثير من عدد من النظم والأنساق الاجتماعية في المجتمع، فهو يشمل كل تقسيمات الحياة العلمية، ويعمل على ضبط النشاطات التعليمية والبحثية في الجامعات، ويدفع الباحث ويجبره

على التعلم، ورفع كفاءته وتنمية مهاراته وقدراته البحثية في مجال الدراسات العلمية، بإتباع الأسس والقواعد والطرق العلمية في الاستعانة بالمراجع العلمية.

8- يسهم البحث العلمي في معالجة المشكلات والظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع الليبي، باعتباره من المجتمعات الإنسانية النامية، ويحتاج إلى تكاتف الجهود من أجل الرقي والتقدم المجتمعي، وهذا يساعد الباحث في التغلب على ما يواجهه من تحديات في مجال دراسته العلمية، بما يكسبه مهارات وقدرات وخبرات علمية خلاقة تمكنه من التعامل مع كل مرحلة من مراحل الدراسة العلمية وتطبيقاتها العملية الميدانية.

9- إجراء الدراسات والأبحاث العلمية التي تخدم شؤون المجتمع في مختلف مجالات الحياة الإنسانية وتطوراتها بتفرعاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية، وهذا يكسب الباحث خبرات في التخلق بالصبر والمثابرة عند إجراء الدراسات العلمية، وأن الوصول لنتائج الدراسات والأبحاث يتصف بالتدرج المرحلي ولكل مرحلة سماتها وخصائصها المتعارف عليها.

10- يعمل البحث العلمي على وضع خطط وبرامج التنمية بمختلف المجالات المجتمعية، ويساهم في تنفيذ المشروعات التنموية الضخمة، ويتيح لمختلف المؤسسات التعليمية الاستفادة من المراكز البحثية في الجامعات، ويؤكد ذلك أن الأمانة العلمية تقوم على أسس ومبادئ دينية وأخلاقية واجتماعية رصينة، مما يجعل الباحث الملتزم بها يحظى باحترام وتقدير ومكانة اجتماعية عالية في المجتمع.

كما يتأكد للباحثين والمختصين من المهتمين بالعلم وتطور البحث العلمي، أن الأمانة العلمية من أهم العناصر الأساسية في نجاح العملية التعليمية الجامعية، ولاسيما في الدراسات العليا وعند إجراء البحوث والدراسات العلمية، فهي تعد من النظم الفاعلة التدقيقية والمطلوبة في الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية، وهذا عزز حرص إدارات الكليات التخصصية لدفع طلابها نحو الالتزام بالمعايير والشروط البحثية المقررة والمتعارف عليها ضمن مبادئ وأخلاقية البحث العلمي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يعد الاهتمام بالبحث العلمي ونزاهته ومصداقيته مؤشر تقدم ورقي للمجتمعات حضارياً، فقد زادت في العقود الأخيرة المصروفات والميزانيات المالية الضخمة، وخاصة في مجال عمليات وتطبيقات الدراسات العلمية البحثية والتجريبية على المستوى الأكاديمي.

ويمكن استخلاص أهم الأدوار التي تساعد على تعزيز الأمانة العلمية والتزام المبادئ وأخلاقيات البحث العلمي

في ضبط الرسائل الجامعية بالجامعات الليبية، على النحو التالي:-

- إن المبادئ الأخلاقية للبحث العلمي عنصراً أساسياً من عناصر التعليم الجامعي في المجتمع الليبي، ويجب العمل على تأكيد أهميتها والعمل بها في مختلف الكليات بالجامعات الليبية.

• إن للبحث العلمي الجاد دور مهم لأحداث نهضة ورفي وتقدم المجتمع في مختلف المجالات العلمية والعملية وتحقيق التطور العلمي المنشود.

• يعد البحث العلمي الأداة الفعالة التي تحقق الأهداف الحيوية والتنموية في المجتمع، وتدعم الأساس العلمي في السياسات العامة والمساهمة في مواكبة تطورات الحياة المجتمعية التي ينشدها المجتمع.

إن المجتمع الليبي عقب ما شهدته في السنوات الأخيرة من تغيرات عميقة في مختلف مجالات الحياة مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى، بالعمل على الاهتمام بالبحث العلمي وسبل تطويره لمواكبة مختلف المجتمعات الإنسانية، وإحداث نقلة نوعية في السياسات التعليمية العامة، وإقرار تشريعات وقوانين جديدة تنظم الخدمات التعليمية وسبل تطويرها، بما يلبي حاجات ومتطلبات المجتمع ومواكبته للتطور الذي تشهده المجتمعات المتقدمة، ويرسي بذلك أسس ومبادئ وأخلاقيات البحث العلمي.

والمجتمع لأهم التطورات التي شهدتها الحضارات الإنسانية المتعاقبة وعاصرها المجتمع الليبي، تؤكد أن له تاريخ طويل، ويتمتع بالعديد من الخصائص والسمات التي تدعم استقراره ومواكبته للتقدم المجتمعي الإنساني الحديث، وذلك وفق إيديولوجيته وثقافته وتراثه الإسلامي، ونظمه وقوانينه وعاداته وتقاليده التي استقر عليها منذ زمن.

ولذلك ينظر إلى النظام التعليمي الجامعي في ليبيا بأنه من أكثر النظم التعليمية المتزايدة وتشهد توسع بشكل كبير، ورغم المحاذير زاد عدد الجامعات الليبية، وزادت بذلك أهمية البحث العلمي بأن أصبح من ضمن أولويات واهتمامات صناعات القرار الرسمي، حيث برزت بشكل كبير في ظل التغيرات الجذرية والتطورات المجتمعية العميقة والتحول النوعية التي شهدتها ليبيا عقب أحداث ثورة 17 فبراير عام 2011م، والتي أظهرت الدور الحيوي الذي قامت به الجامعات في دعم كيان المجتمع، وتوظيف أركانه بما يحقق الأمن والأمان الاجتماعي والاقتصادي للفرد والأسرة والمجتمع.

وإذا كان النظام التعليمي الجامعي في ليبيا قد أفاد من تجارب دول العالم المتقدمة، ونسج على منوال الخبرات التعليمية نواحيها التدريسية والبحثية العلمية والتنظيمية الحديثة، فقد كان داعماً مهماً لتراث المجتمع الليبي الذي يؤكد على السعي لبلوغ أعلى درجات العلم والتعلم والمعرفة، وإجراء الدراسات العلمية والبحوث سعياً نحو الرقي والتقدم المجتمعي المنشود، ولأجل هذا الغرض فقد اتصف النظام التعليمي الجامعي الليبي بالمرونة والتجديد المستمر، ومحاولة مواكبة أحدث التطورات العلمية التي تشهدها المجتمعات المتقدمة. فالمؤسسات الليبية بمختلف تخصصاتها تعتمد أساساً على مخرجات النظام التعليمي الجامعي الليبي في عمليات التوظيف لمعظم المهن، ويكفل بذلك توفير فرص العمل للخريجين الجدد، وهذا يدفع في اتجاه الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي، وأن تكون مخرجاته على درجة عالية من المصداقية والثقة والنزاهة، وذلك لضمان تقدم المجتمع وتطوره على أسس وقواعد علمية ومهنية صحيحة.

أهم النتائج:

- 1- أظهر هذا البحث أهمية الأمانة العلمية وضرورتها في البحث العلمي.
- 2- أن البحث العلمي يؤدي وظائف وأدوار حيوية وتنموية يعتمد عليها تطور ورقي المجتمع الليبي، وبشأن ذلك صدرت العديد من القوانين واللوائح التنظيمية لعملية البحث العلمية والتعليمية.
- 3- النظام التعليمي الجامعي من أهم النظم التعليمية الليبية التي تعمل مع المؤسسات المجتمعية، ويحتاج إلى بعض المراجعات من أجل تحقيق آمال وطموحات وتطلعات المجتمع الليبي.
- 4- تأسيس مركز متخصص لضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، يقوم على تطبيقات دليل ومعايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي للتعليم الجامعي في كافة الجامعات الليبية.
- 5- إن الأمانة العلمية في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية، ليست ترفاً فكرياً أو ترفيهاً بل هي تطبيق عملي يحقق غايات وأهداف البحث العلمي، ولها دور حيوي وفعال في المجتمع العلمي، وتحتاج إلى خطوات عملية وتحديث نوعية تواكب تطورات العملية التعليمية الجامعية.

التوصيات:

- 1- وضع إستراتيجية وطنية شاملة تعمل على تعزيز قيم الأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس باعتبارها مصدر من مصادر ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية، وتحفيزهم نحو تطوير وسائل وطرق البحث العلمية والتعليمية، والمساهمة في تحقيق التقدم العلمي والمعرفي ونهضة المجتمع الليبي.
- 2- اعتماد برنامج مراجعة شاملة لنظام التعليم الجامعي واللوائح والقرارات المنظمة بقصد معالجة أوجه القصور، ومواكبة التغيرات والتطورات التي يشهدها المجتمع في مختلف المجالات.
- 3- إجراء دراسات علمية دقيقة حول الأمانة العلمية في الجامعات الليبية، وسبل تطويرها عبر الكليات والأقسام العلمية، وخاصة في مرحلة الدراسات العليا - الماجستير والدكتوراه - وذلك لتعزيز مكانتها العلمية بين الجامعات، وقيامها بدورها المحوري والحيوي التنموي.

خاتمة البحث:

إن التطور التقني والفني الذي شهده البحث العلمي في الآونة الأخيرة لم يشهد مثله من قبل، وقد رافق ذلك ثورة واسعة النطاق في الاتصالات والمعلوماتية والتقنيات العالية الدقة في التواصل الاجتماعي، وسرعة تبادل المعلومات بالوسائط الإلكترونية، كل ذلك أحدث نقلة نوعية في جميع التخصصات العلمية والتعليمية وطرقها ووسائلها وأدواتها، الأمر الذي جعل الرقي والتقدم والتطور الحضاري الذي تسعى لأجل بلوغه المجتمعات الإنسانية

بمختلف توجهاتها وأيديولوجيتها، أصبح مرهوناً بما يتم التوصل إليه في مجال التطور العلمي والتقني والمعلوماتي والتكنولوجي، وذلك استجابة لحركة تطور المجتمعات وتلبية احتياجاتها ومتطلباتها الحياتية الحديثة المتزايدة دون توقف.

وعلى ذلك، ينظر الباحثين والمختصين من المهتمين بمجال التطور العلمي وملحقاته على النطاق الواسع، بأن التقدم العلمي وما يحمله من اختراعات وانجازات علمية تشهدا مختلف المجالات تعتمد أساساً على الالتزام بأسس وقواعد وأخلاقيات البحث العلمي، ووفقاً للمعايير والشروط وتوافر الخصائص العلمية والمنهجية المقننة المبنية على الموضوعية والحيادية بما تظهره من الشفافية والمصادقية والأمانة العلمية في العملية البحثية.

إن ما توصل إليه هذا البحث من نتائج تظهر أهمية البحث العلمي الرصين المبني على الطريقة العلمية باستخدام المنهج العلمي، والالتزام بالأمانة العلمية في مراحل وخطوات الدراسة العلمية باعتبارها الأسلوب الأمثل من أجل بلوغ أعلى درجات الرقي والتقدم العلمي المنشود، هذا من جهة ومن جهة ثانية، فإن حتمية وضرورة الأمانة العلمية ودورها الحيوي في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية، يعكس رؤية وطنية تسهم بشكل فعال في تحقيق التقدم الذي ينشده المجتمع الليبي.

المراجع:

- 1- العرب، جماعة من كبار اللغويين، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 132، 1988م.
- 2- العمراني، عبدالغني محمد إسماعيل، دليل الباحث إلى إعداد البحث العلمي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 16، 2012م.
- 3- العرب، جماعة من كبار اللغويين، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 860، 1988م.
- 4- العمراني، عبدالغني محمد إسماعيل، دليل الباحث إلى إعداد البحث العلمي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 17، 2012م.
- 5- حلاوة، محمد السيد، و مغازي، نهى سعدي أحمد، المعرفة والبحث العلمي، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، 88، 2013م.
- 6- فهمي، سامية محمد، وحسن، عبدالمحي محمود، وأحمد، محمد مصطفى، و بدوي، هناء حافظ، و جمعه، سلمى محمود، مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 3، 2005م.
- 7- الشيباني، عمر محمد التومي، مناهج البحث الاجتماعي، الطبعة الأولى، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 47 - 48، 1971م.

- 8- التل، وائل عبدالرحمن، وقحل، عيسى محمد، البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 18، 2007م.
- 9- الحنين، محمد عبدالرحمن، "مناهج البحث العلمي عند المسلمين وأثرها في تقدم العلوم"، مجلة الجامعي، جامعة طرابلس، ع 17 الربيع، (2009م)، ص 27.
- 10- العمراني، عبدالغني محمد إسماعيل، دليل الباحث إلى إعداد البحث العلمي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 17، 2012م.
- 11- الشيباني، عمر محمد التومي، مناهج البحث الاجتماعي، الطبعة الأولى، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 47 - 48، 1971م.
- 12- طرابلس، جامعة، وثيقة أخلاقيات البحث العلمي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 9، 2017م.
- 13- الشيباني، عمر محمد التومي، مناهج البحث الاجتماعي، الطبعة الأولى، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 48، 1971م.
- 14- التل، وائل عبدالرحمن، وقحل، عيسى محمد، البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 18، 2007م.
- 15- فهمي، محمد سيد، تصميم وتنفيذ بحوث الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لندنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، 115، 2006م.
- 16- علي، ماهر أبوالمعاطي، البحث في الخدمة الاجتماعية، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 12، 2005م.
- 17- التل، وائل عبدالرحمن، وقحل، عيسى محمد، البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 21، 2007م.
- 18- حميد، عريبي الشيباني، "التعليم العالي وتوظيفه في التنمية لخدمة المجتمع وتفعيل مراكز البحث العلمي"، مجلة كلية الآداب، جامعة طرابلس، ع 5، (2007م)، ص 26 - 27.
- 19- الفيروزابادي، محمد بن يعقوب ومراد، يحيى، القاموس المحيط، الطبعة الثانية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، 1123، 2010م.
- 20- العرب، جماعة من كبار اللغويين، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 109، 1988م.
- 21- بكرة، عبدالرحيم، "الإطار الأخلاقي الإسلامي للبحث العلمي والتربوي"، مجلة كلية التربية جامعة بنها، ع 26، م 7، (1996م)، ص 182.

- 22- الفريجات، غالب، ثقافة البحث العلمي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 89، 2011م.
- 23- الحضيف، ريم بنت عبدالعزيز، "دور أعضاء وعضوات هيئة التدريس في تعزيز الأمانة العلمية لدى طلبة البكالوريوس في جامعة سطاتم بن عبدالعزيز"، مجلة القراءة والمعرفة، ج 27، م 20، (2020م)، ص158 - تاريخ الاسترجاع: 2022/5/6م، على الرابط Mrk.journals.ekb.eg
- 24- المنصوري، محمد الطاهر، مقدمة ابن خلدون، الطبعة الأولى، دار صاد للنشر والتوزيع، صفاقس، 696، 2018م.
- 25- حلاوة، محمد السيد، و مغازي، نهى سعدي أحمد، المعرفة والبحث العلمي، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، 256 - 257، 2013م.
- 26- عثمان، رياض، معايير الجودة البحثية في الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، 14، 2014م.
- 27- ليبيا، دولة، "لائحة أعضاء هيئة التدريس الوطنيين بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي"، رقم (285) لسنة 2006م، الصادرة بتاريخ 6 ديسمبر 2006م.
- 28- ليبيا، دولة، "لائحة تنظيم التعليم العالي"، رقم (501) لسنة 2010م، الصادرة بتاريخ 29 نوفمبر 2010م.